

مجلد
في اثبات الهيولى
في الصورة بناء على
نفي الفاعل المختار

فيها لأن الأقسام مشتركة في الصورة الجسمية ولو ازمرها وتلك لا موردان كانت
مقدمة للأقسام فهو الخط والاعاد الكلام فيها وتسلل قال الامام الرازي في التفسير
انها من الاعراض ونقول لما لم يمتنع تعاقب صور بلانها لم يمتنع تعاقب الاعراض
بلانها لم يمتنع تعاقب صور بلانها لم يمتنع تعاقب الاعراض
الكيفية نافي قلت ومن اين يلزم كونه من المقومات واعلم ان بناء هذه الكلمات
المتكلمون في اثبات الهيولى والصورة والباقي المتفرع على ذلك على
الفاعل المختار فاننا اذا جوزنا نبوت فاعل مختار جاز نبوت صورة ومبني
محدثين والموجب للتناهي والتشكل ولا خصوص بالجزء المجزئ والوضع
المعين هو اذنه واختياره والحق نبوت كما يجي ومما ذكره في بعض النسخ ان يجوز
انفعال الصورة بنفسها ويقول لم لا يجوز ان يكون الموجد للتناهي والتشكل
هو الصورة قوله لو كان كذلك لاستغلت الصورة بالانفعال قلنا لم قلنا انه في
قوله يكون فيها قوة الفصل والوصل قلنا لا يتم توقف قبولها للتناهي والتشكل عليها
فان الاشكال لا يختلف من غير اتصال الجسم كما تكامل الشجرة المتبدلة بحسب التشكلات
المختلفة وهذا الاعتراض على الوجه الاول من الوجهين المذكورين لا يمنع
انكار الصورة عن الهيولى وعدم استلزام قبول القسمة الوهمية قبول
الاتكالية وما ذكره لبيان قد سبق الكلام عليه في جواب السؤال وهذا الاعتراض
على الوجه الثاني من الوجهين الدالين على امتناع انفصال الصورة عن الهيولى
وان مقتضى المادة المعينة الجوهرية عن الصورة وضعا معينا شرط قبول الصورة

ايها

بها فان الصورة اذا اقترنت بها اقتضت ان يكون لها وضع وحيز معين لا يلزم
الترجيح بلا مرجع وهذا اعتراض على الوجه الاول من الوجهين الدالين على ان
الهيولى لا تنفصل عن الصورة وكون الواحد مبدا كثر وما ذكره لبيان ونوع كما مر
في بحث العلل وهذا اعتراض على الوجه الثاني من الوجهين الدالين على ان الهيولى
لا تنفصل عن الصورة مع ان القائل بغير اي قابلية ليست انما هو فرضي كونه الهيولى
مبدا لها ويلزم كون الواحد مبدا كثر بل يلزم من الاعتبارات العلمية للصحة الحق
لها في خارج الدفن ووجود المادة بالفعل ليس مقتضى ذاتها حتى يكون الهيولى
مبدا لها ويلزم ما ذكرتم بل صوابا فاعل المختار وفعل العقول على اختلاف
الدرايين وان يقال لهم ان للعرض ان يطال الحكم بما يوجب اختلاف في الصورة
النوعية ويقول اختلاف الاجسام في الاعراض ان لم يغفر الى صورة نوعية
بطلا ما ذكرتم وان افتر يلزم ان يكون تلك الصورة ايضا مستندة الى صورة اخرى
ويلزم التسلسل ثم يرد على ما جعلونه اياه من الايجاد العنصرية السابقة و
اختلاف المواد الفلكية شبيه اختلاف الاعراض والهيئات في الحكم
يقولون الموجد للاختلاف في الصورة النوعية هو الاستعداد السابقة في
العنصرية واختلاف الهيوليات بالماضية في الفلك فيقول المعتراض للمجوز
ان يكون ذلك سببا لاختلاف الاجسام في الاعراض والهيئات الثالثة في اقسامه
ثم الجهم قال الحكم الاجسام اما بساطة او مركبات لانها ان لا تكون مركبة من اجزاء
مختلفة بالصورة كما آتت او مركبة منها كما هو البدن الثلاثة والسباية فكله ان كونه بحسب

وقد انشأه الجيدان والمعادن م